دور العبيد السياسي والاجتماعي في حضرموت

نجلاء سعود مبارك بن عقيل*

الملخص

لقد عرف المجتمع الحضرمي العبيد خلال تاريخه القديم، كما استمر وجود العبيد في العصر الحديث، بل زاد عددهم بفعل اشتغال بعض الحضارم بتجارة الرقيق، وساعدهم في ذلك موقع حضرموت الجغرافي المطل على شريط ساحلي طويل وبه ميناءان هما: ميناء المكلا وميناء الشحر، بالإضافة إلى حاجة حكام حضرموت المحليين للعبيد لسد النقص الذي تعاني منه جيوشهم، فشكل العبيد فئة من فئات المجتمع الحضرمي وإن كانت تحتل المكانة الدنيا في هرم هيكله الاجتماعي.

هذا البحث يستكشف دور العبيد السياسي والاجتماعي في حضرموت، لاسيما أن المجتمع الحضرمي قد عرف العبيد في العصور القديمة، وكانوا يستخدمون في الزراعة وخدمة المجتمع الحضرمي خاصة بين فئات المرتبة العليا ومع مرور الوقت كثر العبيد وأصبحت لهم أحياء سكنية خاصة بهم، وامتهنوا عديد المهن والحرف وتطور دورهم على أكثر من صعيد فقد تبوؤا مناصب إدارية وعسكرية وقربهم السلاطين والسادة والمشايخ وحضوا بثقة مالكيهم وقد تعاشروا مع المجتمع الحضرمي بفضل قدرته على التعايش بين جميع فئاته على أساس احترام المكانة الاجتماعية للجميع.

ولئن كان العبيد في عديد المجتمعات قد سعوا للتحرر وخلع جلباب العبودية لما يعانونه من اضطهاد وعبودية وغياب الحقوق، فإن وضع العبيد في حضرموت قد اختلف فقد منحوا العتق الفردي من قبل مالكيهم، قبل أن يُسن قانون العتق، ناهيك عن الحقوق والامتيازات التي منحها لهم سلاطين حضرموت مما دفعهم إلى الوقوف ضد الانعتاق والتحرر وطالبوا بالبقاء في كنف أسيادهم بل قاموا بالتمرد على سلاطينهم من أجل الحفاظ على وضعهم، لكن تطور الأحداث ومحاربة الرق وتجريمه دوليًا فرض عليهم الاستسلام للأمر الوقع وقبول.

الكلمات المفتاحية: العبيد – حضرموت – المجتمع – تجارة الرقيق.

المقدمة:

لم يكن المجتمع في حضرموت بمنأى عن المجتمعات في الجزيرة العربية من حيث كونها مجتمعًا قبليًا يقوم على أساس التمايز بين فئاته المختلفة كواقع اجتماعي، فمجتمعها يتدرج في هرم سلم التقسيم الطبقي، حيث توزعت فئاته بحسب المكانة الدينية والروحية والاجتماعية فيأتي على رأس الهرم ثلاث فئات رئيسة تتصدر المكانة فيه وهي: فئة السادة العلويين ذات المكانة الدينية، تليها فئة المشايخ ذات المكانة الروحية، ثم فئة القبائل من حملة السلاح، وفي أسفل السلم الهرمي الطبقي تأتي الفئات الأخرى التي أطلق عليها بالفئات الدنيا وهي: فئة القرويين، والحراث والمساكين والضعفاء والرقيق (العبيد) والصبيان.

لئن حظيت فئات المجتمع برأس الهرم

*أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حضرموت.

الاجتماعي في حضرموت بعدد لابأس به من الدراسات والأبحاث، فإن الفئات الدنيا ظلت بعيدة عن متناول الباحثين لربما لحساسية الموضوع ولما يترتب عليه من بعض النتائج التي قد تؤدي لآثار اجتماعية سلبية، والباحث إذ يدرس دور فئة العبيد السياسي والاجتماعي في حضرموت فإنه لا يهدف من ذلك نبش أو إثارة أي نزعة مهما كان نوعها أو غرضها، إنما يستكشف الدور السياسي والاجتماعي لهذه الفئة في المجتمع الحضرمي من خلال تناول مفهوم الرق والأسباب الكامنة وراءه فضلا عن أصول مصادره، وكذا أسباب أزدهار تجارته في حضرموت، علاوة على اشتغال بعض الحضارم بهذه التجارة داخل حضرموت وخارجها، وكيف تعامل الحضارم مع فئة العبيد والاستعانة بهم من قبل سلاطين حضرموت في الجانب الإداري والعسكري وما تمتعوا بها من حقوق وما عليهم من واجبات، حتى بلغ الأمر بهم إلى رفض التحرر والوقوف ضد قانون العتق، خشية فقدان امتيازاتهم الممنوحة لهم من طرف السلطات الحاكمة ومالكيهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة أكاديمية بحثية مستقلة، تبين الدور السياسي والاجتماعي لفئة العبيد داخل المجتمع الحضرمي، وما تمتعت به من حقوق وما حدد لها من واجبات تختلف عن غيرهم من بني جلدتهم في المجتمعات العربية الأخرى. وتكشف عن عمق أصول هذه الفئة في المجتمع الحضرمي عبر مراحل تاريخه المختلفة، وما حظيت بها من رعاية وثقة أهلتها لتبوؤ مواقع إدارية وعسكرية حصلت بموجبها على امتيازات أبت التنازل عنها بل وقاومت الاقتراب منها وصولا لرفض قانون الرق الذي يمنحها التحرر.

مشكلة الدراسة:

لم تحظ فئة العبيد في حضرموت بالقدر الكافي من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية لذلك جاء هذا البحث كمساهمة لسد بعض النقص في تاريخ هذه الفئة، من خلال طرح جملة من الأسئلة عن الدور الذي قامت به، ومشاركتها في الإدارة وتسيير شؤون الحكم والمشاركة في الأعمال العسكرية والخدمية فضلا عن مكانة العبيد في المجتمع الحضرمي، ومدى تقبله لها والتعايش معها. وما هو موقف العبيد من قانون العتق؟ لماذا رفضته في أول الأمر؟ ولماذا تجاوبت معه في الأخير. هذه الإشكاليات وغيرها يحاول البحث الإجابة عليها من خلال منهج علمي.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في بحثه على منهج البحث التاريخي الوصفي للحقائق التاريخية الواردة في أدبيات البحث من وثائق وكتب، والذي يقتضي بسرد الأحداث وفق تسلسل زمني يراعي عرض الأحداث كما كانت في الماضي، فضلا عن تحليل بعض النصوص بمنهجية التحليل النقدي بهدف تقديم صورة متكاملة عن دور العبيد السياسي والاجتماعي في حياة المجتمع الحضرمي.

الدراسات السابقة:

على حد علم الباحث المتواضع لا توجد هناك دراسات وأبحاث علمية مستقلة عن فئة العبيد في حضرموت ودورهم السياسي والاجتماعي، وكل ما وصل إلينا عن العبيد عبارة عن معلومات أتت في إطار عام عن تاريخ حضرموت العام كما هو الحال مع التقرير الذي أعده المستشار البريطاني دبليو . إتش. انجرامز حول الحالة في حضرموت سياسياً واجتماعياً و اقتصادياً في الفترة 1934–1935م، حيث أشار لهذه الفئة من خلال حديثة عن الحياة الاجتماعية في حضرموت، إضافة إلى ما جاء في المذكرة التاريخية للملاحي الذي سرد فيها أحداث المجتمع الحضرمي من خلال اعتماده على ذاكرته ومعاصرته لمجمل الأحداث وقد تناول العبيد وثورتهم وخاصة في مدينة الشحر وموقف الحكومة منها، كما تطرق مكنون في كتابه الموسوم "انجرامز سلطان حضرموت غير المتوج "، لفئة العبيد من خلال حديثة عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الحضرمي. وقد استفاد منها الباحث في كتابة بحثه.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فهم العوامل التي ساعدت على قيام تجارة العبيد في حضرموت، فضلا عن الأثار المترتبة عليها فضلا وجود هذه الفئة في المجتمع الحضرمي علاوة على ما لعبته من دور اجتماعي وسياسي، ناهيك عن العلاقة التي ربطتهم بغيرهم من فئات المجتمع الحضرمي.

خطة الدراسة:

جاءت خطة البحث لمعالجة الإشكاليات المطروحة على وفق خطة منهجية تمثلت في تناول مفهوم الرقيق (العبيد) لفظاً واصطلاحاً، اسباب الرق، مفهوم اللفظ في حضرموت، اصول الرقيق (العبيد) في حضرموت، اسباب ازدهار تجارة العبيد في حضرموت ،اوضاع الرقيق (العبيد) الاجتماعية والسياسية في حضرموت، الحضارم وتجارة العبيد خارج نطاق المجتمع الحضرمي، البدايات الاولى لتجارة العبيد في حضرموت، تمرد العبيد في حضرموت ورفضهم لقرارات العتق، التحركات الاولى للعبيد، موقف الحكومة من هده الإجراءات، وضع العبيد بعد قبول قرارات العتق، النتائج المستخلصة من الدراسة.

مفهوم الرقيق (العبيد) لفظا واصطلاحا:

اللفظ لين وسهل في نطقه وتفسيره وله مفاهيم لغوية واجتماعية عديدة تعطي تفسيرات متنوعة بحسب المفهوم والقالب الذي يمثله، ففي اللغة: هو الضعف ومنة رق القلب، والرق بكسر الراء من العبودية، واسترق مملوكه ك (أرقه) وهو ضد أعتق مملوكه[1]. والمملوك واحدًا وجمعًا. وفي الاصطلاح: الرقيق أو (العبد) هو إنسان محروم من الأهلية وهو مملوك لإنسان غيرة، يتصرف فيه تصرفه بملكه فله أن يستخدمه ويؤجره ويرهنه ويبيعه ويهبه[2]. ومنه ظهرت تسميات عديدة فيقال للذكر مملوكًا أو عبدًا وللأنثى مملوكة أو أمة وللاثنين موالي[3] أو رقيق.

وقد اعتنى الإسلام مند فجره بهده الفئة من باب تكريم الله تعالى للإنسان فجات تشريعاته في هذا الشأن واضحة في كتابه ومن ورد أكثر من مائتين وأربع وثلاثين آية كلها تخص الرق[4]، كما وردت الكثير من الأحاديث النبوية التي تدعو إلى التعامل بالرفق واللين معهم ومدى الأجر الذي قد يتحصل عليه والإنسان من جراء ذلك، وأتبعهم في ذلك الفقهاء والعلماء[5].

أسباب الرق (العبودية):

شكل الرق في المجتمعات كافة ظاهرة إنسانية قديمة وقد تجمعت له سبل عديدة أهمها الأسر والسبي والتجارة وكان الغزو السبيل الأوسع لنشأتهم عند العرب، ثم تأتي التجارة لتكون السبيل الرافد لهذه النشأة[6]، ويمكن أن نوضح أهم أسبابه في الآتي:

أولاَ : الحروب وهي الرافد الأساسي التي من خلالها تم مدّ المجتمعات بعدد كبير من العبيد ،سواء من خلال شرائهم لتدعيم جيوشهم أو من خلال أسرهم في أثناء المعارك .

ثانياً : رق الوالدين حيث يرث المولود ذكرًا كان أو أنثى الرق من أبويه.

ثالثاً: الفقر فظروف الحياة وتردي المعيشة قد ترغم الوالدين في التخلي عن أبنائهم أو بيعهم .

رابعاً: الدين عند عجز المدين عن السداد للدائن، حيث يصبح عبداَ له إذا لم يتمكن من الوفاء بدينه [7].

مفهوم الرق في حضرموت

ذكرنا سابقا مفهوم الرق لغة واصطلاًحا وبأنه قد ظهرت عدد من التسميات للتعبير عنه واللفظ في معناه ليس بجديد. فكلمة عبد وهي تعني الشخص الواحد وجمعها عبيد ومنها اشتقت كلمة العبودية والمرأة المسترقة تسمى أمة وجمعها إماء[8]. ويعرف العبد والعبيد في الكتابات العربية الجنوبية بـ (ادم) (ادوم ت) وتقابل لفظ ادم ادمي في العراق وتأتي بمعنى خادم وخدم، و (ادموت) (اديمت) و (ادمهو) في الكتابات القتبانية المتأخرة وأيضاً ما جاء في السبئية (قيتهو) و (ادمهو). وتؤدي لفظ ادم بمعنى التبعية وتعني الاعتراف بسيادة رئيس[9]. وفي حضرموت يطلق عليهم من قبل فئة السادة بتابع فيقال: فلان تابع لسيد فلان، ويتم مناداته نسبة إلى سيده[10]. أمَا السلاطين فيطلقون عليهم بالحاشية أو المماليك[11]، بينما عرفوا من طرف رؤساء وزعماء القبائل بالعبيد والخدم وعند العامة بالسركال وأبناء السلاطين[12].

أصول (الرقيق) العبيد في حضرموت

أصبحت فئة العبيد فئة ثابتة في سلم التركيب الاجتماعي بالمجتمع الحضرمي منذ انخراطهم فيه منذ عهود قديمة، وترجع أصول أغلبهم إلى المناطق التي كانت وجهة للحضارم في هجرتهم كالحبشة وبلدان سواحل إفريقيا الشرقية خاصة الصومال والنوبة[13]. وليس هناك نظام أو قوانين منظمة في عملية جلبهم والاتجار بهم فمتى ما وجدوا تم عرضهم ،كما كان ميناء جدة أيضًا من أهم الأماكن والمراكز لجلب العبيد إلى حضرموت حيث تعد أكبر مركز لتجارتهم في الجزيرة العربية كافة وكان يتم جلبهم عبرها إلى ميناء الشحر المركز

التجاري الأول في حضرموت ومنها يتم عرضهم وبيعهم[14]، بل إنّ ميناء الشحر شكل لاحقا إلى جنب ميناء المكلا محطتي ترانزيت لهذه التجارة من مواطنهم الأصلية بسواحل إفريقيا الشرقية إلى محطات وصولهم النهائية[15]. ومن بلاد العوالق واليمن أيضاً كان يوفد الكثير منهم عبر بعض البدو الذين وجدوا في ذلك تجارة مربحة خاصة مع القبائل من حملة السلاح الدين يستعينون بهم في نزاعاتهم وصراعاتهم القبلية[16]. وإلى جانب ذلك كانت بلاد الشام أيضًا مركز قوياً لرفد حضرموت بأعداد كبيرة من العبيد[17]، وشكلت الهند رافداً اخراً لحضرموت بالعبيد وذلك في أثناء حركة التجارة والملاحة البحرية التي كان يقوم بها أغلب سكانها[18]، بالإضافة إلى القرصنة البحرية التي صاحبت الحملات البرتغالية على السواحل العربية الجنوبية والشرقية[19]. حيث كانت تجارة العبيد تجارة مزدهرة بين ضفتي البحر الأحمر وضمت عناصر إفريقية من مدن عدة يدخلون عبر موانئ جدة والحديدة والمخا ومنها يتم توزيعهم في مناطق اليمن.

أسباب ازدها تجارة العبيد في حضرموت

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي جعلت من تجارة العبيد في حضرموت تجارة رائجة منذ القدم بلغت مداها واتساع نشاطها بخمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر الميلادي / الثالث عشر الهجري ويمكن حصرها في ثلاثة عوامل أساسية هي العامل العسكري والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي.

لقد ارتبط العامل الأول العسكري بالصراعات والحروب على الحكم والسلطة إلى جانب النزاعات والخصومات القبلية حيث تسابق المتخاصمون على تدعيم قوام جيوشهم بنقل وجلب وشراء أعداد كثيرة منهم من مواطنهم الأصلية أو من الأسواق المختصة لبيعهم وانضمامها لجيوشهم وهي عادة قديمة أثبتت نجاحها، فقد كان أهل سبأ يشترون الرقيق من فلسطين وينقلونهم للاستفادة منهم[20]. كما أدخل السلطان بدر أبو طويرق جماعات من عبيد النوبة في أثناء تكوين جيشه والاستفادة منهم في حروبه وغزواته[21]وتوسعاته. وحرص أيضا الجمعدار غالب بن محسن الكثيري عند بداية تجهيزه لإعادة إحياء دولة أجداده قبل قدومه إلى حضرموت وبعدها على جلب أعداد كبيرة من عبيد النوبة من الشام وكان لهم دور كبير في غزواته وحروبه مع خصومه[22]. وحتى بعد تحقيق ما كان يسعى إليه من قيام ما عرف في التاريخ بالسلطنة الكثيرية الثانية لم يكن للسلطنة الكثيرية أي نوع من القوة المنظمة بل ظل اعتمادهم الكلي على عبيدهم حتى وقت متأخر[23]. وقد يكون ذلك نتيجة لانحصار سلطنتهم في جزء من وادي حضرموت ولعدم وجود منفذ بحري لهم. وكان العبيد يشكلون القوة العسكرية الثانية بالسلطنة القعيطية إلى جانب المجاميع اليافعية[24]. كما لعبت النزاعات القبلية بين القبائل دوراً في رواج هده التجارة إذا حرصت الكثير من القبائل على اقتناء البعض

منهم واستخدامهم في نزاعاتهم مع خصومهم من داخل القبيلة أو من خارجها[25]. حيث لم يكتفوا بشرائهم بل إن البعض حرص على جلبهم معه عند عودته من سفره خارج البلاد[26].

أمّا العامل الاقتصادي فقد كانت تجارة العبيد (الرقيق) تجارة مربحة تعود بالفائدة والمكسب المادي على ممتهنها، بل إنها كانت تشكل مصدرًا من مصادر الثروة لأنها تجارة نافقة فالرقيق يؤدي دور الآلات بالنسبة لأولئك أصحاب الرقيق[27]، وعائد دخل مربح لبعض السلطنات والحكومات التي اعتمدت عليها في اقتصادها وإدارت أمورها كالإمارة الكسادية في المكلا والإمارة البريكية في الشحر ساعدهما في ذلك موقعهما الاستراتيجي على ساحل بحر العرب والمحيط الهندي. وفيما يتعلق بالعامل الثالث وهو العامل الاجتماعي فقد حرصت بعض الأسر الحاكمة ومن الفئات الاجتماعية الأولى بالمجتمع السادة العلويين والمشايخ والقبائل على اقتناء بعض العبيد في بيوتهم للقيام بالأعمال المنزلية المختلفة وتربية الأبناء إلى جانب كمرافقين وحراس شخصيين لزعمائهم وقاداتهم، وكانوا يلقون من العطف والمعاملة الحسنة من قبل مالكيهم ما جعلهم يرتبطون بهم. إضافة إلى حالة الفقر التي تجبر البعض على بيع أولادهم أو تتحول النساء إلى العمل كخدم في البيوت[28]، وعمليات الخطف التي كانت تقوم بها بعض القبائل لبعض الأشخاص ثم تلجأ إلى بيعهم لغرض الكسب المادي[29]. كما كان الدين بين المدين والدائن أحد مصادر الاسترقاق خاصة عندما يعجز المدين عن السداد وخير مثال على ذلك ما حصل في وادي ميفع التابع للسلطنة القعيطية الذي ارهقت المديونية جزءًا كبيرًا من الفئات الدنيا بالمجتمع حيث لجأت إلى الاستدانة من قبل جنود السلطان من الفصائل اليافعية المرابطين في المنطقة، ومن بعض القبائل مقابل حمايتهم وحماية محاصيلهم الزراعية وكان نصيبهم من المحصول لا يكفيهم لسداد ديونهم مما يضطرهم للعمل مقابل أكلهم[30].

أوضاع العبيد الاجتماعية والسياسية في حضرموت

تشكل النسيج المجتمعي الهرمي للمجتمع الحضرمي منذ القدم ليظهر تفاوتًا في طبقاته وتكوينه وقد عَدَّ العبيد جزءً لا يتجزأ منه، وإن كانوا في أسفله إلا أنهم كانوا أحسن حالا ووضعا من غيرهم وخاصة ما عرفوا بفئة الصبيان الذين صنفوا كأدنى فئة في السلم الهرمي بالمجتمع الحضرمي. فما أن يتم جلبهم من مواطنهم ويتم عرضهم وشراؤهم من قبل مالكيهم من فئات واعمار مختلفة بين الرجال ونساء والاطفال حتى تحدد مهامهم ما بينا العمل والخدمة في البيوت أو العمل في المجال العسكري جنودًا في جيوش السلاطين أو حراسًا شخصيين، وغالبا ما يكون الجنود المخصصون للمجال العسكري مجلوبين بأعداد ومجموعات كبيرة[31]. وقد تميزت علاقة العبيد بمالكيهم في حضرموت بالكثير من الألفة والمعاملة الحسنة وهو ما لفت أنتباه كثير من الزوار المستشرقين

في أثناء قيامهم بزيارة حضرموت[32]، وقد تكون تلك المعاملة نابعة من تربيتهم وحرصهم على التقيد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف فقد شدد الإسلام على حسن معاملتهم وعدم تكليفهم فوق طاقتهم فقد روي عن رسول الله صل الله عليه وسلم قال: (من كان أخوة تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم) متفق عليه[33]. وكما كان لكل تجارة دللها فقد كان لتجارة الرقيق أيضا دللها بوصفها أحد أهم أنواع التجارة بذلك الوقت وقد لعبوا دوراً كبيراً في تسويقهم وبيعهم[34]

إن من أبرز دلل العبيد الذين اشتهروا في الشحر آل باسباع وآل قريشن[35]. وفي المكلا بني للعبيد الوافدين في عهد الكسادي بيوت خاصة بهم في حافة سميت بحافة العبيد وذلك في المكان الذي يتم عرضهم فيه وهو مكان سوقهم الرسمي[36]، بينما في الشحر بنيت لهم بنايات خاصة يتم فيها فصل الرجال عن النساء[37]. وتتحسن أحوالهم وأوضاعهم كثيراً منذ اللحظة الأولى لانتقالهم لبيوت مالكيهم حيث يعاملون كجزء من أفراد البيت ويتم منحهم أسماء خاصة بهم مثل فرج، نصيب ،سعدالله وغيرها للرجال ورحمة، زعفران للنساء وكثير منهم يحملون أسماء وألقاب عائلات مالكيهم[38]. وتنشأ علاقة وطيدة بينهم وبين مالكيهم وأسيادهم لكونهم يظلون في بيوتهم هم ونسلهم ولا يتغير سيدهم إلاً في حالة وفاته فينتقل أمرهم إلى الورثة وغالباً ما يحتفظون بهم. نتيجة لخدمتهم الطويلة لهم ونتيجة لكبر سنهم بل يحرصون على توفير وتأمين وسائل العناية والأمان لهم والسهر على راحتهم[39]. ويحق للإناث منهم الزواج بعد أن يتم عتقها من قبل سيدها، إلى جانب اعطاؤهم الحق في الزواج وتأسيس أسر لهم وغالباً ما يكون الاثنين ملكًا لسيد واحد وفي حالة اختلاف أسيادهم عادة ما يقوم سيد الأمة بشراء الزوج[40]. كما أعطي للبعض منهم حق التعليم واظهروا خلالها مقدرة فائقة في ذلك حتى فقد ذكر أن عددًا من سلاطين القعيطيين قد اهتموا بإرسال عدد من عبيدهم إلى الهند بين ذكر وأنثى لتعليم كثير من الأمور كالهندسة والبستنة وغيرها[41]. وعبيد السلاطين خاصة يتمتعون بامتيازات وصلاحيات كبيرة هم وأسرهم دون غيرهم من العبيد، وكانت الحكومة المتمثلة في السلاطين تتعهد برعايتهم وتتكفل بهم طوال حياتهم. إلى جانب امتناعهم عن القيام بأي أعمال خدماتية، وعدم سريان القوانين القبلية الاعتيادية عليهم[42]وكانت تصرف لهم شهرياً لكل فرد كبيراً كان أو صغيراً رجلاً أو نساء صبيًا أو فتاة مكيالا من الكيلة[43]وهي تكفيهم لمدة شهر وأكثر الأمر الذي يدفع بالكثير منهم إلى بيع جزء منها وشراء احتجاجات أخرى بثمنها كاللحم والسمك والأرز وغيرها[44]. كما تتكفل الحكومة أيضا بأبنائهم منذ أن يخلقوا فما أن تضع زوجة أحدهم مولودها ذكراً كان أو أنثى حتى يهرع إلى كاتب السلطان لتسجيله وعندها يصرف لزوجته النفاس مصاريف الولادة

كاملة ومصاريف الختان، كما يمنح شاة صحيحة وقوية للمولود لكي يغذى من لبنها حتى يفطم ويبدا يأكل فيصرف له الكيلة شهرياً[45]. وبذلك أصبحوا من أصحاب الدخل الثابت الدين لا يعانون قلقاً معيشياً اقتصادياً أو مالياً لكون ملاكهم يتولون كافة احتياجات أسرهم[46]. ومع بقاء احترام المكانة بين العبيد وأسيادهم إلاَ أننا نرى بأنه لا حدود مقيدة في أسلوب التعايش والتخاطب والعلاقة بينهم خاصة أولئك المسؤولون عن العناية والخدمة في البيوت حتى عندما يبلغ العبد سن التقاعد عن الخدمة.

لقد ورد في رسالة أحد العبيد إلى مالكه السلطان علي بن صلاح القعيطي[47] ما يوضح الألفة بينهما من خلال مضمون الرسالة حيث كتب يقول:'' جناب السيد المالك نرجوكم وكافة الأسياد بعافية، مطلوب عوين[48] شهر رمضان إيدينا خلية[49] ولا عاد معنا إلا الله وأنتم يا بو صالح، الله الله فينا[50].أمًا الإناث التي ليس لها أحد غير سيدها وأفنت عمرها في خدمته وخدمة أهل بيته فعند بلوغها سن التقاعد التي لا تستطيع خلالها خدمتهم لكبر سن أو مرض فهم يتعهدون بخدمتهن وتوفير سبل الراحة لهن كرد جميل السنين لهن ولخدمتهن وللعلاقة التي ربطت بينهما. وكان عبيد السادة خاصة تدفن في مدافنهم. أمًا لباسهم فكان رجالهم يرتدون (طان) وهي أثواب متواضعة توثق بأحزمة جلدية رفيعة مع حلق رصاصية دائرية[51]، اما نساؤهم فلا يغطين وجوههن. وقد ترتفع مرتبة الأمة إلى مستولده عندما تنجب لسيدها، وابنها ينسب له.

العبيد في حضرموت من حيث لون البشرة نوعان الأسود والأبيض أما لسود فهم الأكثرية ويحدد نوعهم مناطق قدومهم فالسود غالبا يتم جلبهم من إفريقيا والنوبة والهند ،أما البيض فغالبا يتم جلبهم من مناطق هجرتهم بجنوب شرق آسيا سنغافورا وجاوة وإندونيسيا وهذا النوع منتشر في حضرموت الداخل في سيئون وتريم ويتم جلب النساء واستخدامهن في خدمة البيوت والعناية بالأطفال، وكان أول من استقدم أصحاب البشرة البيضاء إلى اليمن الأيوبيون عند دخولهم إليها وكانوا يحصلون عليهم من بلاد الترك والرومان[52].

أما من ناحية الوضع السياسي فقد شارك العبيد بكثرة خلال الصراعات القبلية وإنشاء الكيانات السياسية المستقرة حيث شجعت الزعامات والقيادات المتنازعة والمتصارعة وأصحاب النفوذ الإكثار منهم والاستفادة من خبراتهم العسكرية وقد كانوا ينظرون إليهم نظرة إنسانية وتعاملوا معهم بالرفق بل وأشركوهم في حياتهم اليومية. لذلك نشطوا نشاطاً كبيراً في المجتمع وشغلوا حيزاً مهماً في الحياة الاجتماعية والعسكرية والسياسية حتى إنهم وصلوا إلى مناصب رفيعة كعمال وقادة حاميات[53]، وهذه الظاهرة كانت منتشرة انتشاراً كبيراً عند قيام الدويلات المستقلة التي تتابعت على حكم اليمن وامتد نفوذ البعض منها إلى حضرموت[54]، كما استخدمها لاحقا الائمة الزيديون وعلى رأسهم الإمام المتوكل على الله إسماعيل وكان أبرز عبيده عثمان بن زين ويعد من أبرز قادة المتوكل وقد أرسله إلى

حضرموت على رأس خمسمائة من العسكر في شهر رجب 1077هـ /1667م للتحقيق في قضية تزوير خط المتوكل وعلى أثرها تم عزل والي المتوكل على حضرموت[55].

وقد كان حكام منطقتي شبام والهجرين من العبيد كما كان يترأس محكمة السوق (حاكم الصلح) في المكلا من العبيد[56]. والملفت بأن حاكم شبام ويدعى فرج سعيد كان قد تدرج في عدد من الوظائف المهمة قبل توليه إدارة وحكم شبام خلفا عن السلطان علي بن صلاح حيث كان يعمل في شبام نفسها وكان حاكماً في عينات[57]لمدة طويلة وتولى بعده جمعان مرسال النوبي[58]. الذي تولى لاحقا حكم الهجرين وكان قد حكمها بعد محمد عوض النقيب[59]وكان حاكم السوق يدعى سعيد مرزوق وهو من عبيد السلطان القعيطي وتتمحور مهمته في الحكم بين الناس في السوق في حالة نشوء أي مشكلة خاصة في القضايا المتعلقة بالبيع والشراء[60]، وكان قبلها حاكماً في حجر وتحت امرته عدد كبير من الحاشية[61]وقد أصبح الاعتماد عليهم في كثير من المهام الكبيرة فقد أرسل السلطان القعيطي مولاه عبدالخالق الماس إلى دوعن لوقف تمرد قبائل الدين والقثم التي وقفت ضده عند بداية محاولة توسعهم في دوعن[62]. وعين ابنه لاحقا حاكما في بروم وميفع ويدعى عبد اللاه عبد الخالق الماس[63]فهم يشكلون الأساس في القوات الغير النظامية إلى جانب آل يافع إلا أنهم بوصفهم جنودًا يكلفون السلطان ضعف تكلفة الجندي من رجال القبائل[64]. ويتم الاعتماد عليهم بشكل أساسي في المناطق القبلية والمناطق البعيدة عن العاصمة كشبام وحورة وعينات وغيرها[65]. وهم رديف يافع في الجيش وقد بلغ عددهم فيه 250 وكان راتب الفرد منهم 3 ريالات شهرياً مصروف جيب إلى جانب حصتهم الغذائية الشهرية، وكان لبسهم الرسمي قميص وسروال كاكي قصير وطربوش أحمر[66]. وبالمقابل كانت السلطنة الكثيرية ليس لديها قوة نظامية إنما لديها أعداد كبيرة من العبيد غير النظاميين وقد تكفلت أسرة آل الكاف بالنفقة عليهم ودفع مرتباتهم[67]. حتى عندما أدخلت تعديلات وتحديثات على المنظومة العسكرية للسلطنتين من قبل بريطانيا بعد تدخلها المباشر في المنطقة عَقِبَ توقيع إتّفاقية الاستشارة معهما كان لهم النصيب الأوفر في الانضمام بالجيوش، فقد بلغ عدد جيش المكلا النظامي في سنة 1937م بعد تنظيمه حوالي 400 ضابط وجندي شكل العبيد الأغلبية فيه[68]وقد يرجع ذلك لعدم انتمائهم لقبيلة معينة ناهيك عن أن ولاءهم للسلطان والسلطة. وبذلك يظهر بأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية لفئة العبيد في المجتمع الحضرمي قد اتسمت بسمات لم تتوافر في كثير من المجتمعات الأخرى فقد تقرب هؤلاء العبيد من مالكيهم وعملوا إلى جانبهم في مناصب قريبة منهم وشاركوا في الجيوش وأصبحوا قادة ووصلوا إلى مناصب سياسية هامة وكانوا حكاماً لمناطق نيابة عن سلاطينهم وهذا يدل على الثقة التي منحها لهم سادتهم، وهم بذلك استطاعوا تحسين وضعهم ومكانتهم الاجتماعية مقارنة بالفئات الأخرى الدنيا في هرم سلم الترتيب الاجتماعي

الحضرمي.

الحضارم وتجارة العبيد خارج حضرموت:

مثل العبيد ومن في حكمهم سلعة رائجة قامت عليها كيانات اقتصادية كبيرة وتحقق من ورائها أرباحاً طائلة لمن تولى الاتجار والاشتغال بها. وهي تجارة وظاهرة اجتماعية قديمة ومعروفة غزت كل المجتمعات على اختلاف امتداد الفضاء والرقعة الجغرافية والطبيعية، فكانت لها أسواقها وتجارها ومروجيها ودللها وعقدت لها الصفقات والاتفاقيات. وهي في مجملها تجارة غير إنسانية وغير مشروعة إلاَّ أنّ ما يغطي عليها عند ممتهنيها ذلك الربح والمكسب الوفير وعملية الطلب المستمر عليها بذلك الوقت. وقد برع الحضارم وتميزوا في التجارة بشكل عام وكان لموقع بلادهم على امتداد البحر الأحمر والخليج العربي من جهة، ولانتشارهم واندفاعهم وهجراتهم الكثيرة خارج نطاق بلادهم واندماجهم مع مواطن استقرارهم من جهة أخرى الفضل في ذلك ولم تكن تجارتهم بتجارة محدودة فقد تاجروا بما تجود عليهم التجارة ومنها تجارة العبيد.

يعد شرق إفريقيا أحد المحطات والمناطق البارزة والمهمة لهجرة الحضارم مند قرون قديمة وخلال منتصف القرن التاسع عشر[69]. حيث أسسوا فيه قواعد اجتماعية ثابتة، كما دخلوا معها في علاقات تجارية قوية فقد كانت تبحر السفن من المكلا إلى زنجبار سنويا لغرض جلب شحنات من العبيد يثم بيع البعض منهم في حضرموت بينما البعض الآخر يتم نقله إلى الموانئ الأخرى بالبحر الأحمر كالمخا والحديدة ليتم تصديره عبرها إلى المناطق المجاورة[70]. فشكلت بذلك الموانئ الحضرمية ميناء ترانزيت وخط شريان مهم لتلك التجارة[71]. كانت مشاركة الحضارم في تلك التجارة تتم في إطار البحر الأحمر وخليج عدن ونظرا لسهولة العبور وقصر المسافة لم تكن القوارب بحاجة إلى معدات خاصة لنقل العبيد[72]. وبرغم المحاولات المتكررة لمنع تلك التجارة في البحر الأحمر سوى كان من قبل بريطانيا أو العثمانيين واتخاد عدد من الإجراءات لتنفيذ ذلك إلا أنها ظلت تمارس وإن كانت بحذر ومحاولة تجنب سفن التفتيش البريطانية والعثمانية الأمر الذي دفع بالعثمانيين في عام 1857م إلى إصدار أمر بالمنع العام لبيع العبيد لتتضرر بذلك عدد من المناطق ومنها مناطق شرق إفريقيا من جراء ذلك وعلى رأسها ميناء مصوع[73]، الذي يعد من أكبر الموردين للعبيد إلى بلاد الحجاز وخاصة جدة. وكان من أثر قرار المنع أيضا أن نشب شغب ومقاطعة في جدة ضد عدد من الشركات البريطانية في عام 1858م.

كان علي باجنيد الحضرمي[74] المقيم في مصوع وكيلا للهندي فرح يسر الذي كان أول تاجر في جدة[75]. كما ذكر خلال السنوات اللاحقة في هذه التجارة بجدة عدد من التجار والوكلاء الحضارم ومنهم باسودان الحضرمي والصافي الحضرمي وكلاء سعيد قاسم الصعيدي[76]، وحسن العمودي الذي يعد من أكبر الوكلاء بجدة كما كان للحضارم أيضا بسواكن وفي بربرة بشمال الساحل الصومالي

حضور واضح في هده التجارة[77].

تحرير العبيد في حضرموت:

لم تكن اليمن عامة مجرد مستوردة وحاضنة للعبيد وتجارتهم بقدر ماهي كانت بوابة عبور إلى مناطق الجزيرة العربية عبر البحر[78]، فقد كانت تجارة العبيد مزدهرة بين ضفتي البحر الأحمر. وعندما أعلنت بريطانيا ودعت إلى محاربة تجارة العبيد وإنهائها في القرن التاسع عشر الميلادي وتشكل الجمعيات الداعمة لذلك فيها أصدرت قرارا في عام 1222هـ /1807م بإلغاء تجارة الرق فيها وألحقته في عام 1247هـ / 1831م بإلغاء الرق في مستعمراتها[79]. وعمدت إلى عقد عدد من المعاهدات في شرق إفريقيا والمحيط الهندي ومشيخات وحكام الخليج العربي لمنع هذه التجارة كما استطاعت لاحقاً أن تعقد معاهدات أيضا مع الدولة العثمانية وفارس التي من خلالها سمح للسفن البريطانية بأن يكون لها سلطة تفتيش على سفنهم ومصادرة التي تشتغل منها بتلك التجارة[80]. بغض النظر عن الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى تبني تلك المبادرة وعدم ظهور نتائج مبشرة في تحقيقها إلا أنها في النهاية أظهرت ثمارها. خاصة أن نظام الرق ضارب جذوره العميقة في تربة الحياة الاجتماعية عند مختلف الأمم ولم يكن بالإمكان سن تشريع مفاجئ بإلغائه[81].

كانت حضرموت بموانئها مفتوحة ونشطة وقبلة للزائرين خاصة الأوربيين فقد زارها في عام 1835م الكابتن هينز في رحلة استطلاعية تمكن على إثرها من كتابة تقرير إلى حكومته أكد فيه على رواج تجارة الرق في المكلا وفي عام 1855م زارها المقيم السياسي البريطاني بعدن البريجادير كوجلان في زيارة رسمية فوجد أن تجارة الرق نشطة فيها ثم عاد إليها مرة أخرى في عام 1863م واستطاع خلالها عقد معاهدة تحريم تجارة الرقيق مع كل من حاكم المكلا النقيب صلاح بن محمد الكسادي وحاكم الشحر علي بن ناجي بن بريك[82]. وقد ثم تجديدها لاحقاً في عام 1873م مع كُلٍّ من الكسادي والقعيطي لتصبح ملزمة لهم ولمن يخلفهم[83].

كانت أبرز بنود الاتفاقيات تعهد كُلٍّ منهم بإلغاء ومنع توريد وتصدير الرقيق من إلى أي جزء من منطقتهم، كما أنهم لا يسمحون لرعياهم بذلك مع إعطاء بريطانيا الحق في تفتيش السفن الواردة إلى موانيهم والخارجة منها ومصادرتها في حالة وجود رقيق بها، مع إطلاق سراحهم. كما أعطت هذه الاتفاقيات لبريطانيا الحق في الوجود والتفتيش في المنطقة. هذا في الوقت التي كانت بريطانيا تسعى إلى مد جذورها في المنطقة انطلاقا من سياستها في حماية مصالحها ووجودها في عدن واستطاعت ذلك عن طريق ربط حكام سلطنات و مشيخات جنوب العربي بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات بدأتها بمعاهدات الولاء و الصداقة تم اتفاقيات الحماية تم الاستشارة وذلك من أجل حماية عدن وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمصالح البريطانية

ولتوطيد أقدامها في المنطقة وقد استطاعت أن تعقد تلك الاتفاقيات مع السلطنتين بحضرموت التي عرفت الأولى منها بمعاهده الولاء والصداقة في 1882م والحماية في 1888م وآخرها الاستشارة في 1937م وكانت قد عينت في عام 1936م هارولد انجرامز[84] ضابطا سياسيا في حضرموت وهو الذي أصبح لاحقاً بموجب توقيع اتفاقية الاستشارة مستشارا للسلطان القعيطي في 1937م،ثم مستشارا للسلطان الكثيري عام 1939م[85]

أحدث انجرامز مند قدومه إلى حضرموت نقلة نوعية واضحة في كافة المجالات وخاصة بالمؤسسات العسكرية والقضائية والاجتماعية والتعليم ساعده في ذلك عدد من أبناء حضرموت نفسها على رأسهم السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي تولى حكم السلطنة في عام 1936م الذي أوضح عقب توليه السلطة مباشرة في خطبته السياسية الأولى موقفه الواضح من الرقيق حيث صرح بأنه لا يوجد في بلده رقيق[86]، والأمير علي بن صلاح القعيطي والسيد أبوبكر بن شيخ الكاف[87] وغيرهم. فقد وجد انجرامز بأن تجارة الرقيق لم تعد بتلك الانتشار والأهمية بل أن السلطان القعيطي نفسه سعى إلى تحرير عبيده ليتخلص من تكاليف نفقتهم. والملاحظة بأنه إلى جانب النفقة الباهظة التي كان يتعهد بها السلطان إلى عبيده وحاشيته فإنه قد يكون دورهم وأهميتهم بالنسبة له ولسلطنته قد قل خاصة بعد أن وثق ارتباطه ببريطانيا واستقرار الأوضاع بالمنطقة بعد توقيع اتفاقية عدن مع الكثيري إلى جانب استفحال أمر بعض الحاشية نفسها مما أقلق السلطان والرعية خاصة وأنه لا يطبق عليهم العقاب[88]، ولا تنفذ فيهم القوانين القبلية إنما كان العرف هو الذي يحكم كثير من أمور الأحوال الشخصية للفئات الدنيا في التعامل معهم فقد كانت تسقط عليهم كثيرًا من المعاملات الدينية كحضور صلاة الجمعة و أداء الزكاة وأداء الحج[89] وهي في مجملها تسقط على العبد باسترقاقه. وبالمثل أيضا بالسلطنة الكثيرية في عام 1928م حصل خلاف بن السلطان منصور بن غالب وجنوده الذين طالبوا السلطان بمضاعفة رواتبهم وعلى إثرها قاموا بالسيطرة على بعض بيوت المواطنين[90]. وهو ما دفع بالسلطان الكثيري لاحقاً في سنة 1940م إلى طلب قرض من الحكومة البريطانية لتسديد مستحقاتهم المتأخرة[91]. وعلى ضوء تلك الأوضاع كتب انجرامز تقريراً إلى السلطات البريطانية بعدن، التي بدورها رفع حاكمها رايلي تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية قدم خلاله عددًا من المقترحات للتخلص من الرق في المحميات كان أبرزها بأن يتم الغاء تجارة الرق على أن يتم تحريرهم تدريجيا لكونهم يشكلون جزءًا من النظام الاجتماعي في مجتمعات وجودهم ويتم ذلك بالدفع بالعبيد أنفسهم للمطالبة بحريتهم حتى يتاح عندها لبريطانيا من التدخل في منع بيعهم بالأسواق. كما أوضح رايلي بأن إثارة الموضوع أو إصدار أمر فيه بمحمية عدن الشرقية يعد صعبًا لكون الحكام لا يحبون التدخل في

التركيبة الاجتماعية لمجتمعاتهم كما اقترح إرسال ضابط سياسي إلى حضرموت للتباحث مع السلطنتين حول الغاء الرق تدريجيا[92]. وعلى إثرها أرسل حاكم عدن نائبه ليك إلى حضرموت في عام 1936م والتقى بالسلطان القعيطي والكثيري واستطاع في نفس العام توقيع اتفاقية معهما كلاً على حدة تنص على منع استيراد العبيد. كانت تلك الخطوة الأولى في سبيل إلغاء الرق وتجارته بحضرموت مقد جاءت بخطوات تدريجية تمهيداً للخطوة الثانية التي تمثلت في الخطوات التنفيذية وإصدار القرارات الحاسمة للإلغاء النهائي، وقد واكب ذلك التطورات الجديدة التي قدم بها انجرامز والتي كان أبرزها تحديث المنظومة العسكرية بما يخدم المصلحة البريطانية في المنطقة وعلى أثر ذلك ثم استدعاء الكولونيل روبنسن في عام 1936م قائد جيش الليوي في عدن لمساعدة انجرامس والسلطان القعيطي في إعادة وتنظيم و تحديث جيش المكلا النظامي وقد قدم عدد من التوصيات للقيام بذلك كان أبرزها تسريح الجنود غير الصالحين وتجنيد أشخاص جدد وزيادة المرتبات إلى جانب إعادة تجهيز وتسليح الجيش بمعدات واسلحة جديدة وأن يكون كقوة احتياطية إلى جانب القوات البوليسية في حالات الطوارئ والاضطرابات الخطرة[93].

كان قوام الجيش الأساسي من العناصر اليافعية والرويلة الأفغان المرتزقة التي تم جلبهم من الهند وعبيد السلطان وقد وجد انجرامس في توصيات روبنسن ضالته المنشودة بالتخلص من نفوذ يافع وارتمى السلطان في أحضانهم من جهة، وألغى الرق من جهة أخرى حيث سعى بعدها انجرامز إلى إقناع السلطان بتحرير العبيد. وتوافق ذلك مع مباحثات انجرامز مع كل من السلطان علي بن منصور الكثيري والأمير علي بن صلاح القعيطي وكثيراً من مقادمة القبائل[94] حول الوضع العام للعبيد وتم وضع عدد من المقترحات من قبل الحاضرين وعلى رأسهم علي بن صلاح القعيطي الذي اقترح بدوره أن يتم القبض على أي فرد يحاول أن يتاجر بالرقيق[95] ثم نوقشت تلك المقترحات لاحقا مع السلطانين القعيطي والكثيري وأقروا عددًا من الخطوات منها : حظر بيع وشراء العبيد وأن أي بيع أو شراء للعبيد بعد الآن يعد غير شرعي، وعلى جميع مالكي العبيد أن يسجلوا عبيدهم عند أقرب من يمثل حكومتي القعيطي والكثيري ولن يعترف بملكية أي عبد مالم يتم تسجيله، كما يجب على العبد الذي يرغب في نيل حريته أن يقدم طلبا إلى أقرب من يمثل حكومتي السلطنتين ويجب عدم إعادة العبد الفار من سيده والأرقاء الذين يرغبون في نيل حريتهم يمنحون وثيقة تثبت ذلك ويجب عدم اجبارهم على العودة إلى أسيادهم. ويمنح العبيد الذين يعملون عند أسيادهم، بعد منحهم حريتهم وثائق مصدقا عليها ومسجلة عند أقرب من يمثل السلطنتين[96]. وفي مجملها كانت مجرد اقتراحات نتجت عن محادثات طويلة كانت تهدف إلى تحقيقها في أرض الواقع والحد من انتشار هذه التجارة.

سعى السلطان صالح و انجرامز إلى تنفيذ توصيات روبنس حول إعادة تنظيم وتحديث جيش المكلا النظامي وعلى رأسهم تسريح الجنود الغير الصالحين للعمل وقد ترك انجرامز للسلطان صالح هذه المهمة حتى لا يظهر بصورة المتحكم والمتنفذ بالسلطنة وقد استطاع السلطان صالح من التعامل مع المجاميع اليافعية بحكمة خاصة وأن العديد منهم قد بلغ من العمر ما يجعله صعب الحركة وتحمل مشقات الجيش كما ارتبط البعض الآخر بالمجال التجاري وأصبح من الصعب التخلي عن تجارتهم[97]. أما العبيد فقد دعا السلطان صالح رؤساءهم إلى قصره قصر المعين بالمكلا وخيرهم بين أمرين أما أن يعطيهم منطقة ميفع ذات التربة الطيبة والماء الغزير بأن يوزعها عليهم ليحرثوها، وسوف يقوم ببناء مساكن لهم فيها وإعطاءهم مبلغا من المال للقيام بمهمتهم الزراعية حتى يستثمروها لهم. وإما أن تعطى لهم رواتب بوصفهم جنودًا وموظفين وتمنع عنهم الكيلة التي كانوا يحصلون عليها[98]. هنا أدرك العبيد بأن السلطنة والحكومة تتخلى عنهم وعن أي التزامات سابقة نحوهم وبدوءا في التحرك لاستعادة امتيازاتهم ومكانتهم لدى السلطنة والسلطان وهو ما عرف بثورة العبيد.

قانون الرق لعام 1939م

أصدر السلطان صالح في عام 1939م ما عرف بمرسوم الرق وقد احتوى على ثلاثة عشر بندًا أكد فيه على التزامه بالمعاهدات السابقة المتعلق بإلغاء الرق ومحاربته وبأنه من حق كل فرد يطالب بحريته حتى تعطى له وبأن جميع العبيد الموجودين الآن ليسوا مملوكين بصفة شرعية كما شمل المرسوم أبناء العبيد أيضاً بانهم أحرار وأرجع حق مسؤوليتهم لأهلهم وبأن من يخالف بنود المرسوم إما أن تفرض عليه غرامة مالية قدرت بـ 5000 روبية أو بسجن قد تمتد مدته إلى عشر سنوات أو بالنفي[99].

في عام 1940م خطى السلطان صالح أكبر خطوة فيما يخص الحد من الاتجار بالرقيق حيث أعلن عتق جميع عبيد الحكومة القعيطية[100]، حتى إنه قيل غابت في عهده الكثير من الفوارق والامتيازات بين الطبقات [101] وقد تبعه في تلك الخطوة الكثير من مالكي وسادات العبيد بل إن البعض منهم كانت له الأسبقية في ذلك وعلى رأسهم أسرة آل الكاف فقد بلغ بهم الكرم بأن يوصي أحدهم بعتق العبيد ضمن وصاياه وقد كان لانجرامز دور كبير في عملية عتق العبيد من قبل مالكيهم من رؤساء القبائل ومقادمتهم.

التمرد ورفض قرارات العتق:

بالرغم من أن تجارة العبيد في حضرموت تجارة متجذرة وتظهر من الوهلة الأولى صعوبة اجتثاثها إلا أن المجتمع الحضرمي كان أكثر ليونة واستعدادًا للتخلي عنها وهو ما ظهر واضحًا عندما تم إعلان السلطان صالح عتقه لعبيده وتبعه في ذلك عتق عدد كبير منهم من قبل مالكيهم لتضع حدًا بذلك لإلغاء التمايز الطبقي والاجتماعي بين فئاته. وما يلفت الاهتمام بأنه

برغم التضحيات واتخاد القرارات والإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية إلا أننا نرى بعضًا من أصحاب الشأن انفسهم وخاصة المرتبطين بأصحاب الحكم والسلطة أو ما يعرفون بأبناء السلطان – العبيد– يرفضون تلك القرارات والإجراءات بل سعوا جاهدين إلى التمسك بمكانتهم لدى مالكيهم وسادتهم. برغم أن رفع الرق عنهم من جهة يعطيهم ما كان محظورا عليهم من حقوق كان يتمتع بها الأحرار إلا أنهم من جهة أخرى معرضون إلى فقد المكانة والامتيازات التي يتمتعون بها لدى مالكيهم دون غيرهم من الفئات الدنيا الأخرى وهو ما سوف يؤدي إلى اختلال وضعهم الاقتصادي بدرجة أساسية فقد كان اعتمادهم الكلي في معيشتهم على سادتهم. وكانت مسألة عتقهم بعيدة نهائيا عن تفكيرهم خاصة أن صلاتهم بسلاطينهم وحكومتهم قوية فهم من أسهموا معها منذ بداية تكوين السلطنة وكانوا بمثابة يدها الطولى على معارضيها والواقفين ضدها وخلال كل تلك السنوات ارتبطوا بها حتى اصبحوا جزءاً منها وفتحت لهم جميع الأبواب المغلقة. كما تم تمكينهم في مناصب ووظائف رفيعة كما أشرنا سابقاً وإن ذهب البعض إلى أن سبب ذلك يرجع إلى الولاء الذي أظهروه لمالكيهم وسلاطينهم إضافة إلى قدرتهم على عزلهم بسهولة ومصادرة أموالهم[102]. وبغض النظر فإنهم كانوا جزءاً مهماً في اتخاذ القرار.

تداعيات قرار العتق:

بعد أن استدعى السلطان صالح مقادمة العبيد من كل مناطق سلطنته للاجتماع بهم في قصر المعين، توافدوا عليه فعرض عليهم سبب استدعائهم بصورة واضحة وبدون مقدمات وهو عتق جميع العبيد التابعين لحكومته وبأن الحكومة لن تتخلى عنهم فقد وجدت هناك بعض الحلول والخيارات لمساعدتهم على العيش، ولهم أن يختاروا ما يرونه مناسباً لهم فعرض عليهم خيارين لا ثالث لهما: كان الخيار الأول إعطاؤهم منطقة ميفع الزراعية توزع عليهم مع قيام الحكومة ببناء مساكن لهم فيها ومنحهم مبلغًا من المال لزراعتها واستثمارها[103]، أما الخيار الثاني فكان تحويلهم إلى جنود نظاميين ضمن القوات النظامية لسلطنة وبهذا يترتب عليهم ما على الجنود الأخرين حيث ستقوم السلطنة بدفع رواتب شهرية لهم مع قطع الكيلة[104].

كان حديث السلطان واضحاً وكانت ردة الفعل من قبل رؤساء العبيد ومقادمتهم واضحة أيضاً فقبول أي من عرض وخيارات السلطان يعني التخلي عن الامتيازات التي تمتعوا بها منذ بداية تأسيس السلطنة والتي يعدونها حقا مشروعا لهم لكونهم أسهموا ووقفوا معها ضد منافسيها واعدائها وأصروا على تمسك بعبوديتهم وبحقوقهم وما يترتب عليها واوضحوا للسلطان بأنه يجب عليه استمرار دفع الكيلة لهم كما من سبقه لأن بينهم وبين جده شروطًا ومكاتيب بأن لهم الثلث في الملك. ثم نزلوا من عند السلطان وعلامات الرفض تظهر واضحة عليهم.

التحركات الأولى لعبيد:

انتهت المقابلة مع السلطان صالح بقصره بخروج رؤساء ومقادمة العبيد رافضين ما اعلنه

لهم شكلا ومضمونا إلا أنهم لم يحركوا ساكناً في بداية الأمر حتى جاء موعد استلام الكيلة فتوافدوا لاستلامها فوجدوا الأوامر قد صدرت من قبل السلطان بوقفها وقد حاول مقادمتهم التواصل مع السلطان ولكن دون جدوى حيث أحتجب عنهم وجعل أمرهم إلى مستشارة البريطاني انجرامز[105]، وعندها شعر العبيد بأن السلطان والحكومة قد تخلت عنهم وبأنه يجب أن يسعوا للاستعادة مكانتهم وحقوقهم. حينها أجمع عبيد المكلا أمرهم على إعلان التمرد على السلطان، محاولة منهم للضغط عليه للتراجع عن قراره وأيضاً حددوا طريقة التواصل بينهم خاصة المقيمين منهم في أماكن حول المكلا كحصن صنقور[106] وغيرها وذلك بالنفخ على البوق، كما حدد مكان تجمعهم ووجهتهم وهو حصن الكسادي[107] حيث تسكن فيه الأميرة حياة[108] زوجة السلطان صالح في الطابق الثالث منه. وفي صباح الباكر تجمع حوالي خمسون أو أكثر من داخل المكلا ثم أطلقوا البوق فتوافد إليهم أخوانهم من ضواحي المكلا واتجهوا مباشرة إلى حصن الكسادي وكان على رأسهم حسن سعدالله فرج وفرج نصر وسعيد مرزوق وعبود بن سالم النوبي وعدد من المراسيل وكان البعض منهم مجهزًا بأسلحة بينما يحمل الأخرون العصي ودخلوا ساحة الحصن ثم طلبوا اللقاء بالأميرة حياة – أو كما يسمونها الحبابة حياة – التي لبت نداءهم وخرجت لمقابلتهم والتحدث معهم كانت الأميرة حياة أكثر تفهماً لمعاناتهم ووضعهم، وهو ما دفعها إلى أن ترسل إلى السلطان صالح وتطلب منه بأن لا يتعرض لهم بشيء[109]. كما سيطر جزء منهم على مقر المالية وطردوا الحراس منه[110].

أمَا عبيد الشحر فقد تزعمهم ناصر جابر النوبي[111] وقد عمدوا إلى التجمع في أكواتهم[112] المحيطة بالمدينة وسورها بعيداً عن السوق وحصن الحكومة[113] وقد ادركوا فيما بعد بأن تجمعهم في أكواتهم ليس بتلك الأهمية خاصة بعد أن تخلوا عن حصن الحكومة وسيطر عليه عسكر السلطان وقد كان بمثابة مركز للدوائر الحكومية والمالية ومخزنا للأسلحة والمسافة بين أكواتهم والحصن يفصلها عدد من البيوت وسور المدينة[114] فسعوا للسيطرة عليه حيث قاموا بالتمركز بثلاثة بيوت محيطة بالحصن ومنها بيت زعيمهم ناصر النوبي وبدوا في إثارة ومنازعة عسكر الحصن طوال الليل مما اضطرهم إلى اطلاق النار فرد عليهم العبيد الموجودون بالبيوت المجاورة للحصن بأطلاق الرصاص من كل جهة وتبعهم أخوانهم المحصنون في الأكوات واستمر اطلاق النار لمدة ربع ساعة متواصلة.

نتائج التمرد وموقف الحكومة منه:

توقفت الحياة في كل من المكلا والشحر في أثناء فترة النزاع والمقاومة بين الحكومة والعبيد حيث أغلقت الدكاكين والأسواق عامة وخاف الناس على أنفسهم ولجأوا إلى المكوث في بيوتهم بعد أن عمدوا إلى التزود ببعض المواد الغذائية في الساعات الأولى من عمليات النزاع

كما قاموا بخزن المياه[115]. كان موقف الحكومة واضحاً تجاه هذه التحركات حيث عدتها تمردًا واضحًا على قرارات السلطان ففي المكلا صدر أمر أولاً إلى عدد من الفرق اليافعية لتوجه إلى الحصن الذي يتمركز فيه العبيد لقمع تمردهم وقبولهم قرارات السلطان ونتيجة لقوة ومتانة الرابطة الاجتماعية التي ربطت العبيد بالمجاميع اليافعية فهما شركاء في تدعيم السلطنة مند نشأتها ووقوفهم إلى جانب بعض معها في صراعاتها وحروبها التوسعية، وكانوا بمثابة صمام أمان لها معاً ضد منافسيها.

لذلك رفضت المجاميع اليافعية مهاجمتهم أو التعرض لهم فأرسل السلطان فرقة من الهنود بقيادة لالا خان الهندي وغلام حيدر[116] التي حاصرت الحصن بمصفحتين كما عمدت إلى وضع رشاش فوق سطح أحد البيوت المواجهة للحصن[117]. كما أرسل عدد من الشخصيات الاجتماعية إلى ساحة الحصن للحوار والتفاهم معهم وعلى رأسهم صلاح البطاطي وسعيد الفضلي والسادة آلـ الهدار وآلـ الشيخ أبوبكر وعدد من مقادمة الحوف كمقدم حافة البلاد وحافة العبيد[118]. وقد توصلت لجنة الحوار معهم في الأخير بالاتفاق على الاجتماع في المساء ببيت محمد سعيد الناخبي وكان لهم ذلك حيث كان ممثل الحكومة أحمد ناصر البطاطي وعنهم آل أدريس وآل سعد الله والمراسيل وآل مفتاح[119]، وبعد المناقشات والمشاورات بين الطرفين رضي العبيد بالوضع الجديد وتم ترك حرية الاختيار لهم في تحديد وضعهم ففضل الكثير منهم الانضمام إلى جيش وشرطة الحكومة[120] ولكن أصبح ولائهم عندها للدولة وليس للسلطان[121]. كما تعهدت الحكومة ببقاء الكيلة للأرامل والأيتام وكبار السن إلى جانب تخصيص راتب لهم.

في الشحر كان تعامل الحكومة معهم بشيء من الحزم حيث أرسل السلطان فرقة بقيادة عدد من الضباط الأردنيين وكانت عندها المدينة مقفلة لا يدخلها أحد أو ينزل منها وأمرها بيد العبيد المسيطرين على بوابتها الرئيسة[122] وبعد الحوار معهم استطاعوا إقناعهم بفتح البوبة وتوجهوا مباشرة إلى حصن الحكومة وكان في استقبالهم عند باب الحصن نائب السلطان بالشحر محمد محفوظ النقيب الكسادي[123] الذي اصطحبهم إلى داخل الحصن ثم أرسلوا إلى رؤساء العبيد للحضور إليهم والتفاهم معهم وكان ذلك ليلاً وقد أستجاب رؤساؤهم للدعوة على الفور واستغرقت المحادثات فيما بينهم وقتا طويلا تم خلالها استجابتهم لأمر السلطان وقبول قراراته وخرجوا بعدها إلى اصحابهم.

قضى الاتفاق بين رؤساء العبيد ورسل السلطان بأن يسلم العبيد أسلحتهم كافة إلى ممثلي الحكومة وينزلوا عن أكواتهم وتفتح المدينة فكان لهم ذلك، حيث خصص محل بوسط السوق ثم تعيين أحد الكتبة فيه مهمته استلام الأسلحة من العبيد وتسجيل أسماءهم وكان ذلك مع بداية الصباح حيث توافد إليه العبيد فرادى ومجموعات من أكواتهم خاضعين مستسلمين تم خلالها تسليم كل فرد منهم سلاحه واستمر

الأمر إلى أن سلّم الجميع أسلحتهم لينتهي بذلك تمردهم وعصيانهم[124].

قبول قرارات العتق ونتائجها:

دخلت البلاد بعهد السلطان صالح عهدًا جديدًا ضعفت فيها الفوارق الاجتماعية، كما أن الإجراءات التي تم إدخالها وخاصة في المجال العسكري أضعفت من عساكر آل يافع والعبيد ولم يعد هناك سلطه غير سلطة الحكومة والسلطان وألغيت أي سلطه أخرى سواء في المدن أو خارجها وانتهت بذلك مقولة عبيد الدولة دولة.

أصبحت فئة العبيد مثلها مثل بقية الفئات الأخرى عليها واجبات ولها حقوق ولها التزامات تجاه نفسها ومن تعول. فبعد أن تم القضاء على التمردات من قبل الحكومة أصبح عليهم الانخراط والاندماج من جديد داخل المجتمع. كانت خيارات السلطان صالح التي عرضت عليهم واضحه والكثير منهم بعد القضاء على التمردات لم يكن أمامه خيار سوى الموافقة عليها حيث انخرط البعض منهم في سلك الجندية من جديد، خاصة بالمؤسسات الحديثة التي أنشأها السلطان صالح بمساعدة بريطانيا ممثلة في المستشار البريطاني انجرامس، لكن كجنود عادين تدفع لهم رواتب شهرية كالشرطة القعيطية الجندرمة[125]. بينما امتهن البعض منهم بعض المهن كالنجارة وسقي الماء وغيرها، وكانت الهجرة أيضا من أبرز الاختيارات التي لجأ إليها البعض خاصة الشباب منهم سواء كانت الداخلية أو الخارجية فكانت هجرتهم الداخلية إلى المناطق التي تتمتع برخاء وانتعاش اقتصاديا نوعاً ما ومنها مدينة حريضة[126]، أمّا هجرتهم الخارجية فغالبا اتجهوا إلى الحبشة وكينيا وبعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية[127]. وكان القلة منهم وخاصة كبار السن لم يستطيعون أن يستوعبوا أن تتخلى الحكومة عنهم برغم أنها لم تقطع عنهم الكيلة فكان نصيبهم الجنون أو المرض أو الموت[128]. بينما فضل البعض منهم البقاء لدى أسيادهم نتيجة للعلاقة التي ربطت بينهما خاصة أولئك المخصصين للعمل في المنازل.

الخاتمة:

بالرغم من حساسية الموضوع وقلة مصادره، وهي صفة غلبت على مثل تلك البحوث والدراسات التاريخية والاجتماعية إلا أننا حاولنا الوقوف من خلال ما توافرت لدينا من مراجع عن التطورات الاجتماعية التي شملت المجتمع الحضرمي ومدى قابليته للتغيير والاندماج بين فئاته المختلفة. وكان العبيد قد لعبوا دوراً مهماً وبارزا في أثناء تأسيس السلطنات في حضرموت والدفاع عنها وهو أمر لا يمكن أن يختلف عليه أحد أو ينكره، حيث استمر دورهم السياسي والعسكري حتى بعد أن ثبتت دعائم تلك السلطنات فكان ولاؤهم لسلاطينهم واضحاً، وفي المقابل حفظ لهم السلاطين دورهم فلم ينكروا عنهم وقوفهم إلى جانبهم فاكرموهم وأغدقوا عليهم واعتنوا بهم ورفعوا من مكانتهم ونصبوهم في مناصب رفيعة. لقد خرج البحث بجملة من النتائج التي يمكن إيجازها في الآتي:

1- لقد فرضت ظروف العصر وتطوراته

على سلاطين حضرموت مواكبة تلك التطورات ومجاراتها للاستفادة منها في التخلص من العبيد، فكانت القرارات الإنسانية الخاصة بتحريم ومنع تجارة العبيد ومن ثم قرارات العتق مدخلا مهما لهم في حسم موقفهم من العبيد.

2- أتاح الموقع الجغرافي لحضرموت إمكانية اتصالها عبر المنافذ البرية والبحرية بالجزيرة العربية وموانئ الخليج العربي وجنوب شرق افريقيا وشبه القارة الهندية وفتح علاقات تجارية معهم، فنشط خلالها التبادل التجاري المختلف بما في ذلك تجارة العبيد.

3- نمت ظاهرة العبيد وانتشرت بصورة واسعة في حضرموت لأسباب عدة، من بينها الحروب والنزاعات والصراعات الداخلية ونتائجها، بالإضافة إلى حالة الفقر، فضلا عن عمليات الخطف والقرصنة.

4- أصبح العبيد ظاهرة اجتماعية واضحة الانتشار داخل المجتمع الحضرمي خاصة مع رواج انتشار ظاهرة أسواق العبيد وازدهار تجارتها في بعض المدن كالشحر والمكلا.

5- شكل العبيد داخل المجتمع الحضرمي بعيدا عن انتماءاتهم اللغوية والعرقية جزءا لا يتجزأ من مكونات المجتمع الحضرمي وانصهروا مع بيئته ومكوناته الأخرى، وإن اتسموا ببعض الخصوصية في العادات والتقاليد ولكن داخل إطار المجتمع نفسه فكانت لهم أهازيجهم وزياراتهم الخاصة.

6- أظهر العبيد مدى قدرتهم العسكرية والحربية في قيادة المعارك وتولى المهام، الأمر الذي جعل الاعتماد عليهم من قبل سادتهم في المعارك الحاسمة بل إنهم أصبحوا يشكلون لاحقا العنصر الثاني الأساسي في تكوين الجيش بالسلطنة القعيطية.

7- أظهر العبيد إلى جانب مقدرتهم العسكرية مقدرتهم الإدارية، التي ظهرت واضحة عند تولى العديد منهم إدارة وحكم عدد من المناطق نيابة عن السلطان نفسه، بالتوازي مع ولائهم وإخلاصهم لسلاطينهم.

8- لئن تفجرت تمردات وثورات العبيد في أغلب المجتمعات نتيجة لحجم معاناتهم وقسوة مالكيهم وإذلالهم لهم، فإن تمرد العبيد في حضرموت أظهر عكس ذلك، فكان تمردهم ضد الانعتاق والتحرر من الرق والعبودية، وهو ما يعكس خوفهم من فقد امتيازاتهم ومكانتهم في ظل عبوديتهم.

9- عرف عبيد حضرموت العتق الفردي من قبل سادتهم خلال فترات زمنية متقدمة كمكافأة لهم على خدمتهم، وكان العبد يعتق ويخير بين البقاء لدى سيده او الرحيل عنه.

10- عومل عبيد حضرموت من قبل مالكيهم وسادتهم معاملة حسنة نابعة من أخلاقهم ودينهم.

الهوامش:

(1) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن علي: لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، ط1/ 1995م، ص123.

(2) الترمانيني، عبد السلام محمد: الرق ماضية وحاضره، الكويت، ط1/ 1977م، ص109.

(3) يذهب البعض وعلى رأسهم جرجي زيدان إلى أن أول من أطلق لقب موالي هم بنو أمية وقد أطلقوها على كل مسلم غير عربي. زيدان، جورجي: تاريخ التمدن الإسلامي، ج4، بيروت، (د.ت)، ص329.

(4) منها في سورة البلد الآية 11-15، سورة الحجرات الآية 13، سورة النساء آية 25 – آية 36 وغيرهما.

(5) بيك، أحمد شفيق: الرق في الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ترجمة أحمد زكي، 1892م، ص7.

(6) المقداد، محمود: الموالي ونظام الولاء من الجاهلية إلى أواخر العصر الأموي، دار الفكر دمشق، ط1/1988م، ص51.

(7) الشامي، فاطمة قدورة: الرق والرقيق في العصور القديمة والجاهلية وصدر الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط1/ 2009م، ص36؛ الغزالي، علي كسار: الجذور التاريخية لظاهرة الرقيق عند الشعوب القديمة وعرب الجزيرة قبل الإسلام (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخامس عشر، جامعة كربلاء، كلية التربية، 2013م، ص78.

(8) الشامي، الرق والرقيق، ص 21.

(9) علي، جواد: تاريخ العرب قبل الاسلام، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1959م، ص43.

(10) مقابلة مع السيد / علي أنيس الكاف، سيؤون، الساعة العاشرة صباحا، يوم الاثنين الموافق 15/ 1/ 2024م.

(11) عكاشة، محمد عبد الكريم: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/1985م، ص 80.

(12) البكري، صلاح عبد القادر: تاريخ حضرموت السياسي، ج2، جدة، ط1/1989م، ص382.

(13) ناصر، سامي ناصر مرجان: الإمارة الكسادية في حضرموت، عدن، دار الوفاق، ط1/ 2012م، ص 382.

(14) بيرخ، فان دن: حضرموت والمستعمرات العربية في الأرخبيل الهندي، ترجمة مسعود عمشوش، دار عناوين بوكسه للنشر، ط1/ 2021م، ص45.

(15) الجوهي، خالد حسن: إمارة آل بريك في الشحر 1165-1283هـ / 1751- 1866م، دار الوفاق، عدن، ط1/ 2010م، ص96.

(16) البكري، تاريخ حضرموت، ص136.

(17) الكندي، سالم بن محمد بن سالم بن حميد: تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1991م، ص 117.

(18) دهلوس، يسلم صالح: الدولة الكثيرية في حضرموت في عهد السلطان بدر بن عبد الله بو طويرق الكثيري 902- 977 هـ / 496- 1569م، دار الوفاق، ط1/ 2000م، ص 116.

(19) شهاب، حسن صالح: أضواء على تاريخ اليمن البحري. عدن، دار الفارابي ، 1977م، ص287.

(20) الشامي، الرق والرقيق، ص38.

(21) دهلوس، الدولة الكثيرية، ص128.

(22) الكندي، تاريخ حضرموت، ص 18.

(23) ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن 1839-1967م، ط2/1988، دار العودة – بيروت، ص169.

(24) بن علي الحاج، محمد سعيد عبدالله: عمر بن عوض القعيطي سلطان الدولة القعيطية الحضرمية 1922-1936م، مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية، ط1/ 2014م، ص90.

(25) مكنون، صادق عمر أحمد: انجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، تريم للدراسات والنشر، ط1 / 2018 م، ص373.

(26) مكنون، انجرامز، ص ص 381-382.

(27) علي، جواد، تاريخ العرب، ج8 ، ص128.

(28) انجرامس، دبليو. إتش: حضرموت 1934-1935م، تعريب سعيد عبد الخير النوبان، ط1/ 2001م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص 59.

(29) مكنون، انجرامز، ص 382.

(30) مكنون، انجرامز، ص311.

(31) الكندي، تاريخ حضرموت، ص 117.

(32) مولين .دانيال، فان در، فيسمان، هـ .فون : حضرموت إزاحة النقاب عن بعض غموضها، ترجمة محمد سعيد القدال، ط1/1998م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص101.

(33) والحديث المتفق عليه هو ما رواه الشيخان البخاري ومسلم. وأخرجاه في كتابيهما، سواء اتفقا على لفظه أو اختلفا فيه، المهم هو الاتفاق في المعنى .السيوطى، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين :تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه / أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ج1، دار طيبة، 2006م، ص141.

(34) الدلل: وهم مجموعة من الاشخاص يقومون بمهمة الوسيط بين البائع والمشتري . للمزيد حول هذه الفئة ينظر:

بامطرف، محمد عبدالقادر: المعلم عبدالحق، ط1983/2م، دار الهمداني، عدن، ص211–214 ؛ الجعيدي، عبدالله سعيد سلمان : دور الدلل في مجتمع مدينة شبام حضرموت 1857–1967م مجلة حضرموت، مج 12، العدد 1، 2015م.

(35) الملاحي، أحمد عبد الرحمن: المذكرة التاريخية. مخطوط مصور، (د.ت)، غيل باوزير 256.

(36) الخضر، سالم عمر وبن بدر عبده عبدالله: المكلا عروس البحر الحضرمية دراسة جيو بو لتيكية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ط1/ 1995م، مركز عبادي للدراسات والنشر، ص 32.

(37) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 256.

(38) لم تكن هذه الميزة مقتصرة على عبيد حضرموت أو مواليهم فقط فقد كانت منتشرة في المناطق الشمالية من اليمن أيضا منذ القدم وظلت كذلك حتى وقت قريب حيث يتم إضافة أسم المالك إلى الاسم الأول فيقال فيروز المتوكل، ياقوت المهدي.. وغيرها ينظر: العمري، حسين بن عبدالله: الأمراء العبيد والمماليك في اليمن، بحث تاريخي مقارن بين الشرق والغرب حتى القرن العشرين، ط1989/1م، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص58.

(39) ناصر، الإمارة الكسادية، ص 381.

(40) مقابلة الأستاذ / علي أنيس الكاف، الاثنين، الموافق 2024/1/15م.

(41) اليزيدي، علي سالم: أميرات المكلا صفحات منسية عن قصة حياتهن وأول تمرد ضد القصر، ط1/ 2019م، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست، ص45.

(42) رودينوف، م .أ : عادات وتقاليد حضرموت الغربية العام والمحلي في الثقافة السلالية، ترجمة علي صالح الخلاقي، ط2/ 2019م، مركز حضرموت للدراسات التاريخية والنشر، ص57.

(43) الكيلة: اسم لما يكال للعبيد من الذرة والحبوب شهريا.

(44) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 33.

(45) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 33.

(46) غانم، نزار محمد عبده: موقع السود في التراتب الاجتماعي في اليمن، اغسطس ،2023 م (مقالة في موقعه على الفيس).

(47) علي بن صلاح القعيطي: (1898– 1948م) ولد في قرية خريخر قرب مدينة الهجرين، توفي بمدينة القطن وهو حفيد مؤسس السلطنة القعيطية السلطان عمر بن عوض القعيطي . للمزيد ينظر: القدال، محمد سعيد والقعيطي عبد العزيز بن علي: السلطان علي بن صلاح القعيطي نصف قرن من الصراع السياسي بحضرموت 1898– 1948م، دار الساقي، ط1/ 2001م، ص15.

(48) عوين: جاء اللفظ من كلمة عون بمعنى المساعدة.

(49) إيدنا خلية: شرح الوضع المالي له بأنه لا يملك شيئاً ويداه خاليتان.

(50) القدال والقعيطي، السلطان علي بن صلاح، ص 165.

(51) ردونيوف، عادات وتقاليد، ص 235.

(52) هديل، طه حسين عوض: الرق في اليمن من القرن الثالث الى القرن السادس الهجري / القرن التاسع الى القرن الحادي عشر الميلادي، مجلة كلية الآداب، عدن، العدد8، 2011م. ص 253.

(53) ردونيوف، عادات وتقاليد، ص74.

(54) من هذه الدول التي امتد نفوذها الى حضرموت: الزيادية والصليحة الأيوبية والرسولية والطاهرية. ينظر: العمري، الأمراء العبيد، ص122.

(55) حنش، أحمد بن عبد الله: النور المشرق من فتح المشرق وما به الحق، دار شركة التنوير للطباعة والنشر، ط1/ 1986م، بيروت، ص ص 113–114.

(56) مكنون، انجرامز، ص375.

(57) انجرامس، حضرموت، ص 132.

(58) البطاطي، عبد الخالق بن عبد الله بن صالح: إثبات ما ليس ما ثبوت من تاريخ يافع في حضرموت، ط1/ 1989م، ص41.

(59) البطاطي، إثبات ما ليس ما ثبوت، ص42.

(60) بن علي الحاج، عمر بن عوض، ص 137.

(61) البطاطي، إثبات ما ليس ما ثبوت، ص84.

(62) رودنيوف، عادات وتقاليد، ص111.

(63) البطاطي، إثبات ما ليس ما ثبوت، ص43.

(64) مكنون، انجرامز، ص 377.

(65) ناجي، التاريخ العسكري، ص 168.

(66) مكنون، انجرامز، ص 224.

(67) ناجي، التاريخ العسكري، ص 169.

(68) مكنون، انجرامز، ص 228.

(69) ينظر: الجابري، رزق سعد الله: الحضارم في شرق إفريقية. دار حضرموت للدراسات والنشر، ط2011/1م،

ص19وما بعدها؛ الكاف، حسين محمد أحمد: الحضارم في الحبشة وشرق افريقيا في القرنين التاسع والعاشر الهجريين (القرنين الخامس والسادس عشر الميلاديين) دراسة تاريخية. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المكلا، ديسمبر /2023م، ص20 وما بعدها. (رسالة غير منشورة)

(70) إيوالد، جانيت وسميت، وليم كلارنس: الدور الاقتصادي للشتات الحضرمي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن 1820– 1930م، جاء في كتاب الشتات الحضرمي تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750– 1960م، ترجمة عبدالله عبد الرحمن الكاف، (د.ت)، تريم للدراسات والنشر، ص 348.

(71) الجوهي، إمارة آل بريك، ص96.

(72) إ يوالد وسميت، مرجع سابق، ص 348.

(73) مصوع: إحدى مدن إريتريا التي تطل على ساحل البحر الأحمر، كانت تمثل ميناء تاريخيا هاما لعدة قرون. سعيد، نبيل رابح آدم: ميناء مصوع (دراسة تاريخية)، مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، العدد الحادي عشر، كسلا، ديسمبر 2021م، ص ص122–123.

(74) آل باجنيد أحد فروع آل باعلوي يقيمون في تريم وقد هاجر الكثير منهم خلال فترات مختلفة إلى الحجاز واستقروا بها. ويرجعهم البعض منهم إلى بطن السكون من بنى كندة القحطانية سكن معظم أفرادها بالحجاز وموطنهم الأصلي هدون و الجحي بوادي دوعن في حضرموت، عمل أفرادها بالقضاء والعلم الشرعي في دوعن والحرم المكي. ويرجعهم البعض إلى المشائخ من آل باوزير، ومسكنهم النقعة وأول من سكنها جدهم الشيخ عمر بن علي بن أحمد. ينظر: السقاف، عبد الرحمن بن عبيد الله: معجم بلدان حضرموت المسمى إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، تحقيق إبراهيم أحمد المقحفي وعبد الرحمن حسن السقاف، مكتبة الارشاد، صنعاء، ط1/ 2002م، ص178، ص222.

(75) إيوالد وسميت، الدور الاقتصادي للشتات الحضرمي، ص348.

(76) الصباغ، محمود عبد الغني: خمسون عامًا على إبطال الرقيق قصة تجارة العبيد في الحجاز 1855– 1962 م. سبتمبر 2012م، ص11.

(77) إيوالد وسميت، الدور الاقتصادي للشتات الحضرمي، ص341.

(78) عباس، عبد الجبار محسن: دور الرقيق في الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة في القرن الأول الهجري، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 4، العدد 13، جامعة سامراء، كلية الاثار، 2012م، ص310.

(79) مرجان، الإمارة الكسادية، ص354.

(80) الجوهي، إمارة آل بريك، ص 95.

(81) المقداد، الموالي ونظام الولاء، ص122.

(82) أيتشيسن، سي– يو– بي– إس: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها جنوب اليمن، ترجمة: أحمد زين عيدروس وسعيد عبد الخير النوبان، مج 11، دار الهمداني، عدن، 1984م، ص200.

(83) أيتشيسن، مجموعة معاهدات، ص ص202–203.

(84) هارولد انجرامز: ولد في عام 1897م، عمل بوزارة المستعمرات البريطانية في زنجبار عام 1934م، تم ضابطا سياسيا بعدن، زار حضرموت في عام 1935م، تم عين ضابطا سياسيا بحضرموت ليصبح لاحقا أول مستشار بريطانيا مقيم فيها. مكنون، انجرامز، ص11ومابعدها.

(85) يعتبر السلطان صالح بن غالب القعيطي أول حاكم في المحميات يوقع هذه الاتفاقية وذلك في 13 اغسطس 1937م، أما تأخر آل كثير عن توقيعها فلم يؤثر شيئا لأن انجرامز قد بدا خططه ومشاريعه في المنطقة.

(86) البكري، تاريخ حضرموت، ج2، ص83.

(87) أبوبكر بن شيخ الكاف: ولد بسنغافورة سنة 1305هـ / 1887م، عاد به والده إلى حضرموت بعد ست سنوات من مولده، فنشأ في مدينة تريم تعلم مبادئ القراءة والقرآن الكريم في معلامة باغريب، وقد تأثر بعلماء عصره، وكان ميالاًمند صغره إلى حل مشكلات الناس والصلح بينهما. للمزيد عن شخصه ينظر: السقاف، جعفر بن محمد والكاف، علي أنيس: الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف. صانع السلام وباني النهضة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، الكاف للدراسات والنشر، سيؤون، حضرموت، ط2 / 2010م، ص10وما بعدها.

(88) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 31.

(89) غانم، موقع السود في التراتب الاجتماعي، ص3.

(90) السقاف، الزعيم أبوبكر، ص134.

(91) مكنون، انجرامز، ص299.
(92) مكنون، انجرامز، ص 378.
(93) ناجي، التاريخ العسكري، ص 163.
(94) مكنون، انجرامز، ص379.
(95) القدال والقعيطي، السلطان علي بن صلاح، ص 78.
(96) مكنون، انجرامز، ص 379.
(97) اليزيدي، أميرات المكلا، ص 171.
(98) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص27.
(99) وثائق بريطانية الرق في جنوب الجزيرة العربية. مجلة اليمن، العدد (11)، ص ص199 –200 .
(100) مكنون، انجرامز، ص 379.
(101) باوزير، سعيد عوض: معالم تاريخ الجزيرة العربية، ط1/ 1954م، ص280.
(102) العمري، الأمراء العبيد، ص 58.
(103) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص26.
(104) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص27.
(105) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص27.
(106) حصن صنقور: سمي الحصن نسبة إلى أحد عبيد السلطان القعيطي وكانت مهمته النفخ على البوق عند حدوث طارئ.
(107) حصن آل كسادي: ويسمى ايضا بقصر آل كسادي وبني بالقرب من الميناء القديم، ويتكون من أربعة طوابق وسطح مرتفع ومطلي من الخارج بمادة النورة. ناصر، إمارة الكسادي، ص 403.
(108) الأميرة حياة: هي حياة بنت عبد الله بن عوض القعيطي، أميرة قعيطية ولدت في الشحر 1870م، عرف عنها الكرم والتواضع، تزوجت السلطان صالح بن غالب القعيطي. كان لها مكانة ومحبة لدى عبيد السلطان وحاشية حتى اطلقوا عليها لقب حبابة. توفيت بالمكلا عام 1949م . اليزيدي، أميرات المكلا، ص32–33.
(109) اليزيدي، أميرات المكلا، ص48.
(110) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص28.
(111) ناصر جابر النوبي: كان من أبرز عبيد السلطان بالشحر وقد تولى حركة التمرد فيها، في عام 1942م فتحت نظارة التعليم (وزارة) مدرسة جديدة في بيته ، ويقع غرب دار ناصر وقد سميت بالمدرسة الغربية فتحها عبد الرحمن عوض بكير قبل ان تنقل إلى حصن عياش لاحقا. الملاحي، المذكرة التاريخية، ص37.
(112) كوت: جمعها اكوات وهي من أبرز مراكز التحصينات العسكرية الدفاعية التي تنشأ حول المدن لحمايتها، وقيل أن أصلها برتغالي أو هندي وفي اللغتين تعني القلعة. وقد بنت السلطنة القعيطية لحاشيتها بسور المدينة عدد منها ليقوموا بحراستها وأطلق على كل واحد منها اسم ساكنها.
(113) حصن الحكومة: ويعرف بحصن ناصر وقد بناه الأمير ناصر بن ناجي بن عمر آل بريك، ويقع وسط المدينة جنوب مسجد الشيخ حسين باقرين. وكانت بنايته من اللبن ويتكون من أربعة أدوار. وقد اتخذته السلطنة القعيطية مقر لجميع دوائر السلطنة بما فيها مركزا لنائب الدولة والقاضي الشرعي والشرطة والمالية والبريد وغيرها وبقيت كذلك حتى سقوط السلطنة. حمدان، خميس كرامة: الشحر عبر التاريخ، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1 / 1419هـ، ص47.
(114) سور المدينة: بني في عهد الجمعدار عوض بن عمر القعيطي وقد بناه على أنقاض السور القديم الذي بناه الملك المظفر. استطاع من خلاله إقفال المدينة من ثلاث جهات الشمالية والغربية والشرقية وتم بناؤه من اللبن، وله عدة أبواب فرعية وبوابتان رئيسية شمالية وغربية، وكان له نظام ثابت في عملية الإقفال حيث تقفل الأبواب الفرعية قبل المغرب، بينما تقفل الأبواب الرئيسية بعد أداء صلاة العشاء ولا تعود للفتح إلا بعد صلاة الفجر إلا عند الحاجة الضرورية أو بأمر من الحاكم نائب السلطان، وعلى كل بوابة كبيرة أو صغيرة حارس من حاشية الدولة. وقد سخر الجمعدار العمال بالعمل الدؤوب لإتمامه دون راحة أو شفقة وهو ما عبر عنه لاحقا المؤرخ محمد بامطرف في مسرحيته الشهيرة سور الشحر. ينظر: بامطرف، محمد عبدالقادر: سور الشحر تحقيق ونشر، عبدالله صالح حداد، مكتبة المنار، الشحر، 2021م؛ حمدان، خميس، مرجع سابق، ص63.
(115) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 28.
(116) لالا خان: من الاسر الهندية التي جاءت مرافقة لسلاطين السلطنة القعيطية الى المكلا واستقروا بها.
(117) اليزيدي، أميرات القصر، ص54.
(118) نظام الحويف: قسم البعض حارة البلاد إلى خمسة أقسام وهي حافة الهنود وحافة بأزراره وحافة النوبة وحافة الوسط وحافة العبيد، بينما حددهم البعض بثلاثة أقسام رئيسة وهي حارة البلاد وحارة الوسط وحارة العبيد. ناصر، الأمارة الكسادية، ص 399.
(119) اليزيدي، اميرات القصر، ص 65.

(120) مكنون، انجرامز، ص 380.

(121) مكنون، انجرامز، ص228.

(122) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 29.

(123) محمد محفوظ النقيب الكسادي: من نقباء الحامي وقد عين مؤقتا في الشحر آنذاك. البطاطي، إثبات ما ليس مثبوت، ص132.

(124) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 30.

(125) ناجي، التاريخ العسكري، ص 168.

(126) النهدي، عبد الله سعيد البجرة وباوزير، نجيب سعيد: الطبقية والسياسة دراسة للتحول السياسي في بلدة حريضة في الجنوب العربي، تريم للدراسات والنشر، ط2023/1م، ص ص 119-120.

(127) مكنون، انجرامز، ص 381.

(128) الملاحي، المذكرة التاريخية، ص 31.

المصادر والمراجع:

1- أيتشيسن، سي- يو- بي- إس: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها جنوب اليمن، ترجمة: أحمد زين عيدروس وسعيد عبد الخير النوبان، مج 11، دار الهمداني، عدن، 1984م.

2- إيوالد، جانيت وسميت، وليم كلارنس: الدور الاقتصادي للشتات الحضرمي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن 1820- 1930م، جاء في كتاب الشتات الحضرمي تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750- 1960م، ترجمة عبد الله عبد الرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، (د.ت).

3- بامطرف، محمد عبد القادر: سور الشحر تحقيق ونشر، عبد الله صالح حداد، مكتبة المنار، الشحر، 2021م.

4- البطاطي، عبد الخالق بن عبد الله بن صالح: إثبات ما ليس ما ثبوت من تاريخ يافع في حضرموت، ط1/ 1989م.

5- البكري، صلاح عبد القادر: تاريخ حضرموت السياسي، ج2، جدة، ط1989/1م.

6- بيك، أحمد شفيق: الرق في الاسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ترجمة أحمد زكي، 1892م.

7- بيرخ، فان دن: حضرموت والمستعمرات العربية في الأرخبيل الهندي، ترجمة مسعود عمشوش، دار عناوين بوكسه للنشر، ط1/ 2021م.

8- الترمانيني، عبد السلام محمد: الرق ماضية وحاضره، الكويت، ط1/ 1977م.

9- الجابري، رزق سعد الله: الحضارم في شرق إفريقية. دار حضرموت للدراسات والنشر، ط2011/1م.

10- الجعيدي، عبد الله سعيد سلمان: دور الدلل في مجتمع مدينة شبام حضرموت 1857- 1967م مجلة حضرموت، مج 12، العدد 1، 2015م.

11- الجوهي، خالد حسن: إمارة آل بريك في الشحر 1165-1283هـ / 1751- 1866م، دار الوفاق، عدن، ط1/ 2010م.

12- حنش، أحمد بن عبد الله: النور المشرق من فتح المشرق وما به الحق، دار شركة التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1/ 1986م.

13- الخضر، سالم عمر وبن بدر عبده عبد الله: المكلا عروس البحر الحضرمية دراسة جيو بو لتيكية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1/ 1995م.

14- دهلوس، يسلم صالح: الدولة الكثيرية في حضرموت في عهد السلطان بدر بن عبد الله بو طويرق الكثيري 902- 977 هـ / 496- 1569م، دار الوفاق، ط1/ 2000م.

15- رودينوف، م.أ : عادات وتقاليد حضرموت الغربية العام والمحلي في الثقافة السلالية، ترجمة علي صالح الخلاقي، مركز حضرموت للدراسات التاريخية والنشر، ط2/ 2019م.

16- زيدان، جورجي: تاريخ التمدن الإسلامي، ج4، بيروت، (د.ت).

17- الشامي، فاطمة قدورة: الرق والرقيق في العصور القديمة والجاهلية وصدر الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط1/ 2009م.

18- الصباغ، محمود عبد الغني: خمسون عام على أبطال الرقيق قصة تجارة العبيد في الحجاز 1855- 1962 م. سبتمبر 2012م.

19- عباس، عبد الجبار محسن: دور الرقيق في الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة في القرن الأول الهجري، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 4، العدد 13، جامعة سامراء، كلية الاثار، 2012م.

20- عكاشة، محمد عبد الكريم: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1985/1م.

21- علي، جواد: تاريخ العرب قبل الاسلام، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1959م.

22- بن علي الحاج، محمد سعيد عبد الله: عمر بن عوض القعيطي سلطان الدولة القعيطية الحضرمية 1922-1936م، مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية، ط1/ 2014م.

23- غانم، نزار محمد عبده: موقع السود في التراتب الاجتماعي في اليمن، اغسطس ،2023 م.

24- الغزالي، على كسار: الجذور التاريخية لظاهرة الرقيق عند الشعوب القديمة وعرب الجزيرة قبل الاسلام (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخامس عشر، جامعة كربلاء، كلية التربية، 2013م.

25- الكاف، حسين محمد أحمد: الحضارم في الحبشة وشرق إفريقيا في القرنين التاسع والعاشر الهجريين (القرنين الخامس والسادس عشر الميلاديين) دراسة تاريخية. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المكلا، ديسمبر /2023م، (رسالة غير منشورة).

26- الكاف، علي أنيس، مقابلة شخصية، سيؤون، الساعة العاشرة صباحا، يوم الاثنين الموافق 15/ 1/ 2024م.

27- الكندي، سالم بن محمد بن سالم بن حميد: تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الارشاد، صنعاء، 1991م.

28- مرجان، سامي ناصر: الإمارة الكسادية في حضرموت، عدن، دار الوفاق، ط1/ 2012م.

29- المقداد، محمود: الموالي ونظام الولاء من الجاهلية الى أواخر العصر الأموي، دار الفكر دمشق، ط1/1988م.

30- مكنون، صادق عمر أحمد: انجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، تريم للدراسات والنشر، ط1 / 2018م.

31- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن علي: لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، ط1/ 1995م.

32- مولين. دانيال، فان در، فيسمان، هـ. فون: حضرموت إزاحة النقاب عن بعض غموضها، ترجمة محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1/1998م.

33- الملاحي، أحمد عبد الرحمن: المذكرة التاريخية. مخطوط مصور غيل باوزير، (د.ت).

34- ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن 1839-1967م، دار العودة – بيروت ط2/1988م.

35- النهدي، عبد الله سعيد البجرة وباوزير، نجيب سعيد: الطبقية والسياسة دراسة للتحول السياسي في بلدة حريضة في الجنوب العربي، تريم للدراسات والنشر، ط1/2023م.

36- هديل، طه حسين عوض: الرق في اليمن من القرن الثالث الى القرن السادس الهجري / القرن التاسع الى القرن الحادي عشر الميلادي، مجلة كلية الآداب، عدن، ال عدد8، 2011م.

37- يزيدي، علي سالم: أميرات المكلا صفحات منسية عن قصة حياتهن وأول تمرد ضد القصر، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست، ط1/ 2019م.

The political and social role of slaves in Hadhramout

Najla Sood Mubarak Ageel

Abstract

The Hadhrami society has known slavery throughout its ancient history, and the presence of slaves continued in modern times, with their numbers increasing due to some Hadhramis engaging in the slave trade. This was facilitated by Hadhramout's geographical location along a long coastal strip, featuring two ports: Mukalla and Al-Shihr. Additionally, local rulers of Hadhramout needed slaves to fill the gaps in their armies, making slaves a category within Hadhrami society, albeit occupying the lowest position in its social structure".

This research explores the political and social role of slaves in Hadhramout, especially since Hadhrami society knew slaves in ancient times, and they were used in agriculture and in serving Hadhrami society, especially among the upper classes. With the passage of time, slaves increased in number and they had their own residential neighborhoods. They practiced many professions and crafts, and their role developed on more than one level, as they held administrative and military positions, and were close to sultans, masters, and sheikhs. Moreover, they enjoyed the trust of their owners, and they interacted with Hadhrami society, which is known for its flexibility to coexist among all its classes on the basis of respect for the social status of everyone.

While slaves in many societies sought liberation and the removal of the cloak of slavery due to the oppression, servitude, and lack of rights they suffered, the situation of slaves in Hadhramout was different. They were granted individual emancipation by their owners before the emancipation law was enacted, not to mention the rights and privileges granted to them by the sultans of Hadhramout, which prompted them to stand against emancipation and liberation and demanded to remain under the protection of their masters. They even rebelled against their sultans in order to preserve their status. However, the development of events and the fight against slavery and its international criminalization forced them to surrender to the reality and accept it.

Keywords: Slaves - Hadhramout - Society - Slave Trade**.**